المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/03/2016

Oujda: rencontre régionale pour consolider les compétences des chargés de l'application de la loi en matière d'asile et de migration

Une rencontre régionale pour consolider les compétences des chargés de l'application de la loi en matière d'asile et de migration a été organisée, jeudi et vendredi derniers, par **la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) d'Oujda-Figuig**, en partenariat avec le Haut-commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR) au Maroc.

Cet évènement vise à renforcer l'implication des chargés de l'application de la loi dans la mise en oeuvre de la stratégie nationale en matière de gestion de la question de la migration et de l'asile, conformément aux lois nationales et aux normes internationales auxquelles le Maroc a souscrit.

Il s'agit aussi de contribuer à la mise en oeuvre des recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur "les étrangers et les droits de l'Homme au Maroc: pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle" et d'accompagner la nouvelle politique migratoire adoptée par le Royaume.

Intervenant à cette occasion, le président de la CRDH, Mohamed Laâmarti, a indiqué que cette rencontre a permis l'échange d'expériences et l'identification des difficultés et des contraintes relatives à la question de migration et d'asile, soulignant que ce sujet, placé en tête des priorités dans beaucoup de pays, constitue un défi majeur, celui de sécuriser les frontières nationales tout en garantissant le respect des droits des réfugiés et des migrants.

M. Laâmarti a signalé également que le Maroc est touché par la mondialisation des mouvements de population, notant que le Royaume a lancé une opération exceptionnelle de régularisation des étrangers en situation illégale dans le pays, jugée pionnière par nombre de pays, d'experts et d'organisations internationales.

Pour sa part, Bjarte Vandvik, expert en protection et en migration mixte au HCR, a indiqué que cette rencontre, dédiée à la consolidation des compétences des chargés de l'application de la loi en matière de migration et d'asile, est la deuxième du genre après celle organisée, il y a deux semaines à Tanger.

Après avoir relevé une augmentation sans précédent du flux migratoire à travers le monde, l'expert onusien a mis en avant la nécessité d'adopter une approche participative dans le traitement de la question de la migration et de l'asile.

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/47890

نظمتها حركة الطفولة الشعبية بكلية آداب الجديدة

خبراء.. «الطفل كموضوع دستوري»

29/01/20

المساء

احتضنت كلية الآداب التابعة لجامعة شعيب الدكالي بالجديدة يومي 26 و27 من فبراير الجاري، ندوة وطنية نظمتها حركة الطفولة الشعبية كان محورها هو «الطفل كموضوع دستوري». وقد شارك في هذه الندوة، التي تابعها عشرات الطلبة والباحثين والمهتمين بقضايا الطفولة، الأستاذ إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. بمعية عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ونادية المهداوي عضو المكتب الوطني لجمعية عدالة. وعبد المجيد مكني، الكاتب العام للائتلاف من أجل الأشخاص في وضعية إعاقة. وعبد العزيز قراقي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية.

هذا وتوزع البرنامج العام للندوة الوطنية عبر كلمة المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية، مع ورقة تأطيرية للندوة قدمها الكاتب العام للطفولة الشعبية عبد الإله حسنين.

بالإضافة إلى كلمة لعميد كلية الآداب حسن قرنفل.

وتميزت الجلسة المؤسساتية، التي قام بتنسيقها الزميل الصحافي مصطفى العراقي، عضو المكتب التنفيذي للحركة وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمداخلات كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. وأبوبكر لركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. ونادية المهداوي عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة.

وعرفت الجلسة الموضوعاتية مداخلات كل من عبد المجيد مكني، الكاتب العام للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص المعاقين بالمغرب في موضوع «أي مقتضيات دستورية للأطفال في وضعية إعاقة؟». وعبد العزيز قراقي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في موضوع «دستور 2011 والإطار المعياري الدولي المتعلق بحقوق الطفل».

وحسن طارق برلماني وأستاذ جامعي، في موضوع» النسق الدستوري وحقوق الطفل».

أما صبيحة يوم السبت 27 فبراير، فعرفت تنظيم عدد من الورشات.

أولها ورشة اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها، والتي أشرف عليها ذو الكيفل بوشعيب واستفاد منها أعضاء الجمعيات المحلية والطلبة والمنتخبون المحليون. أما الورشة الثانية، الخاصة بالأطفال، فقد عرضت لحقوق الطفل من خلال تعبيرات إبداعية، من أناشيد وألعاب.

وفي الورشة الثالثة، والتي تعنى بالأطفال أيضا، قدم عرض حول البيئة وحقوق الطفل، بمناسبة احتضان المغرب للمنتدى العالمي بمراكش.

ثانوية القدس التأهيلية بتويسيت تشارك في مباراة الصحفيين الشباب للبيئة دورة 2016 بربورتاج تحت عنوان: مخلفات الحملات الانتخابية: أطنان من النفايات تثقل كاهل البيئة

مع بداية كل حملة انتخابية، وحتى آخر يوم منها، يشتد التنافس بين جميع الأطياف السياسية من أجل استمالة أكبر عدد من المصوتين، ورغم أنه يبقى كامل الحق لكل المكونات المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في نهج مختلف الوسائل والطرق المشروعة والقانونية من أجل اقناع الكتلة الناخبة ببرامجها الانتخابية كتنظيم مهرجانات خطابية ولقاءات وندوات والتواصل المباشر مع المواطنين والمواطنات، الا أنه يلاحظ أن هاته الحملات لا تخلو من مظاهر سلبية بالنظر الى الكم الهائل من النفايات التي تخلفها، حيث تصبح الشوارع والأزقة ملأى بالأوراق والمنشورات، مما يرفع نسبة التلوث البيئي والبصري. فريقنا الصحفي، ومنذ انتهائه من تحقيقه للموسم الدراسي المنصرم، تجند لمتابعة حدث وطني هام، تمثل في اجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 04 شتنبر 2015، عبر الرصد الميداني لمختلف الحملات الانتخابية بمدينتي تويسيت ووجدة، ومدى احترام الأحزاب السياسية والمرشحين ومعاونيهم للبيئة، فما هي أهم المظاهر التي تم رصدها؟ وهل مرت هاته الحملات في احترام تام لجمالية المدينتين وبيئتهما؟ وما هي السبل الكفيلة للقيام بحملة انتخابية نظيفة؟ قبل بداية الحملة الانتخابية، ربط الفريق الصحفي الاتصال بالسلطات المحلية بمدينة تويسيت، حيث تم عقد لقاء مع السيد عبدالله أوحمو –رئيس مصلحة الشؤون الداخلية – بباشوية تويسيت حيث أخبرنا أنه في اطار الاستعدادات لهاته الاستحقاقات، تم عقد اجتماع مع كافة المرشحين قصد اطلاعهم على مختلف التدابير والضوابط المتعلقة بالحملة الانتخابية وكيفية اجرائها، منبها على أنه تم تعيين أماكن محددة لتعليق المنشورات من أعمدة كهربائية، كما تم تخصيص حيز مكاني لكل مرشح لنشر برنامجه الانتخابي، على أنه يجب ازالة المناشير من طرف كل مرشح بعد انتهاء العملية الانتخابية مع انطلاق الحملة الانتخابية بتاريخ 22غشت 2015، رصد الفريق الصحفي مجموعات تقوم بالدعاية لفائدة مرشحيهم مكونة أساسا من شباب وأطفال صغار، وما يثير الانتباه أن طريقة توزيع المناشير كانت تتم بطريقة عشوائية، إما عبر رميها من تحت أبواب المنازل، أو في حدائقها، أو تعليقها على واجهات السيارات والمحلات. ومع دنو الشمس من الغروب، يعمد المكلفون بالحملات الانتخابية الى التخلص من جميع الأوراق المتبقية بشكل فوضوي عن طريق نثرها في الأزقة والشوارع، هذا السلوك كان لا بد من البحث عن تفسير له. عند اقترابنا من أحد الشباب المشاركين في حملة دعاية واستفسارنا له عن سبب هذه الفوضى، أكد لنا أن المرشحين يخصصون لهم عددا من الأوراق والمناشير قصد توزيعها يوميا في أماكن معينة، مما يفرض عليهم في بعض الأحيان التخلص منها بأية طريقة كانت حتى يتمكنوا من استخلاص أجر يومهم. ومما يزيد الطين بلة، أنه في بعض الحالات ورغم تسليم تلك المناشير يدا بيد الى المواطنين سواء في المقاهي أو الطرقات، لاحظنا أن نسبة لابأس بها منهم تقوم بالقائها أرضا، الشيء الذي يجعلنا أمام طرفين مساهمين بشكل مباشر في تشويه منظر المدينة وجماليتها. ظاهرة غريبة أخرى رصدها الفريق الصحفي صدفّة، تمثلت في تقاطع مجموعتين دعائيتين لمرشحين مختلفين، ففي ظرف ثلاث دقائق تقريبا، تحول الشارع الى مزبلة كبيرة، حيث عمدت كل مجموعة الى نثر المئات من الأوراق بشكل عشوائي، فتحولت بذلك الحملة الانتخابية من اقناع للناخبين الى استعراض للعضلات من كلا الطرفين، وكأن الأمر يتعلق بتحد، الرابح فيه هو من يلقي أكبر عدد من الأوراق والمناشير الدعائية، والنتيجة تلوث بصري بامتياز، ونفايات متراكمة هنا وهناك. هذا السلوك لاقى تذمر مجموعة من المواطنين الذين تحدث اليهم الفريق الصحفي، حيث أكد لنا بعض الأشخاص الذين حضروا الحدث على أنه تصرف خاطئ، وكان من اللازم على الأحزاب السياسية وممثليها ووكلاء اللوائح عقد لقاءات مع مدعميهم والعاملين معهم من أجل حثهم على البصم على علاقة تواصلية ايجابية مع المواطن يكون لها وقع على النفوس، وتأثير نفعي على السلوك. اليومان الأخيران من الحملة الانتخابية، عرفا مرورا الى السرعة القصوى، وبدأ الجميع عملية التخلص من الأوراق والمناشير المتبقية أو إن صح القول التي تم الاحتفاظ بها للساعات الأخيرة، مواكب مؤلفة من عشرات السيارات تجوب شوارع المدينة طولا وعرضا، ملقية بمناشيرها في كل اتجاه: في الحدائق، فوق وتحت السيارات، فوق رؤوس المارة، اوراق تقذف في الهواء بطريقة عشوائية وتنزل كالثلوج. كل هذا جعل عمال النظافة يقضون ليلة طويلة في جمع تلك النفايات، ورغم كل المجهودات، فقد استفاقت الساكنة صباح يوم الجمعة 04 شتنبر2015– وهو اليوم المخصص للاقتراع– على تلوث بصري كبير، حيث اختلطت الأوراق بالنباتات والأشجار، واحتلت الشوارع الكبيرة والأزقة الصغيرة، واغلقت أبواب المنازل ومداخل العمارات. يصرح لنا "السي" أحمدعامل نظافة "لقد بذلنا مجهودات اضافية طيلة فترة الحملة

الانتخابية خاصة في اليوم الأخير، عملنا على تخليص أهم الشوارع من الأوراق والمناشير، يمكنني أن أؤكد لكم أنها نفايات بالأطنان". هذا التصريح دفع بالفريق الصحفي للقيام بعملية حسابية بسيطة لتقدير حجم المخلفات بمدينة صغيرة بحجم تويسيت التي لا تتعدى مساحتها 04 كلم مربع، حيث بلغ عدد المرشحين بها 64 مرشحا(نمط الاقتراع: فردي) موزعين على خمسة أحزاب سياسية فقط، اعتمدت كلها على الأوراق والمناشير في دعايتها. حيث وزع كل مرشح أزيد من خمسمائة ورقة تتضمن البرنامج الانتخابي، وخمسمائة ثانية من أجل الانتخابات الجهوية، وخمسمائة ثالثة تتضمن رمز الحزب. أي أننا أمام ثلاثمائة ألف ورقة بإمكانها أن تغطي أكثر من نصف مساحة المدينة. خلاصة القول أن حجم المخلفات كبير جدا كما سبقت الاشارة الى ذلك، والحديث عن أضرارها الغير مرئية، يقودنا الى مناقشة جودة الورق المستعمل ومكوناته، ونوعية الحبر وآثاره على النباتات والأشجار على المدى البعيد. وهو الشيء الذي لم نتمكن من تحقيقه لضعف الامكانيات. وفي تحليل لهذه الظاهرة، التي تتكرر مع بداية كل حملة انتخابية، اعتبر السيد عزيز غريب – فاعل جمعوي – في تصريح لفريق الصحفيين الشباب، أن غياب التربية البيئية بشكل عام لدى المرشحين والشباب والأطفال وضعف الوعي بالمحافظة على البيئة أثناء الحملات الانتخابية وغياب التواصل الفعال، يؤدي الى انتاج دعاية ماسة بالحق في بيئة سليمة وبجمالية المكان. إن المشهد المشوه الذي عرفته شوارع وأزقة مدينتي تويسيت ووجدة خاصة، وباقي مدن وقرى المغرب عامة في الأيام الأخيرة من عمر الحملة الانتخابية المنصرمة، يدعونا للتأمل ومراجعة الأوراق، ليست الأوراق الملقاة على الأرض، بل أوراق الأحزاب السياسية حتى تنسجم هذه الأخيرة مع برامجها الانتخابية حيث أن جلها تتقاسم محور التنمية المستدامة ضمن مخططاتها. فكان بالأحرى أن تعطي هذه الأحزاب خلال دعايتها النموذج والقدوة وذلك بابتكار أساليب جديدة للتواصل والإقناع مثل بعض الحالات الايجابية التي رصدها الفريق الصحفي في بعض الحملات والمتمثلة في تعليق لافتات على الأعمدة الكهربائية غير ماسة بالبيئة والتي تمت ازالتها بمجرد انتهاء الحملة الانتخابية. كما تم رصد بعض المهرجانات الخطابية بوجدة من دون استعمال المناشير الورقية، حيث اكتفى منظموها بلافتات من القماش. **إن الحديث عن طريقة تدبير الحملات الانتخابية– خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية– يتطلب من الجميع وقفة تأملية من أجل الوقوف على مختلف المظاهر السلبية ومحاولة معالجتها في أفق القيام بحملات دعائية تصون بيئتنا وتحافظ على رونق مدننا. وفي هذا الإطار يوصي المجلس الوطني لحقوق الانسان باعتماد منصات مؤقتة لتعليق ملصقات الحملة الانتخابية، وتقليص عدد أماكن التعليق وتشجيع وسائل الدعاية اللامادية خاصة الالكترونية منها، وتخصيص أماكن خاصة ومجهزة لإحراق أوراق التصويت.**

لقد بات لزاما على الجميع وخاصة الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في نشر وعي بيئي يجنبنا كل المظاهر السلبية التي يتم تسجيلها عند كل استحقاقات انتخابية،واذا كانت الانتخابات الجماعية الجهوية المنصرمة قد عرفت استصدار بعض القوانين الجديدة التي ألزمت وكلاء اللوائح والمرشحين بتعليق المنشورات في أماكن معينة ومنع تعليقها في أماكن أخرى، كما ألزمتهم بازالتها في ظرف15يوما الموالية للاعلان عن النتائج، فان القانون الحالي لم يرتب عقوبات جزرية تحمي البيئة بشكل واضح، ومع اقتراب الانتخابات التشريعية نأمل أن يتم القطع مع هاته العادات التي أصبحت تثقل كاهل بيئتنا وتحقيقا لحملات انتخابية نظيفة.

http://www.oujdacity.net/regional-article-108886-ar/%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83.html

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان: هناك العديد من المنظمات التبشيرية في الناظور والحسيمة

29 فبراير 2016

اعترف ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، بوجود منظمات تبشيرية اسبانية تنشط في مجموعة من المناطق بالمغرب، خصوصا بمنطقة الشمال. وقال اليازمي في تصريح صحفي لجريدة اسبانية على هامش مشاركته في منتدى حول التنوع الثقافي بمدينة اشبيلية ان "هناك منظمات دينية اسبانية التي تقدم الخدمات للمهاجرين، ونحن نعمل ونتعاون مع العديد منها، في طنجة، الناظور والحسيمة". وجاء هذا في جواب لليازمي على سؤال حول القس الاسباني استيبان فيلاسكيز، الذي منعته السلطات المغربية من دخول اراضيها، بعد اتهامه بالاقيام باعمال تبشيرية على التراب المغربي.
ونفى اليازمي علمه بقضية القس الذي كان يدير مركزا لإدماج الشباب في الناظور ، والمعروف بأنشطته لمساعدة وتتبع المهاجرين الافارقة الذين يحاولون دخول مدينة مليلية المحتلة، ليستدرك ان هذه القضية اطلع عليها من خلال وسائل الاعلام فقط.

http://nadorino.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B4/

http://www.ariffino.net/nador-live/%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7

اليزمي : هناك العديد من المنظمات التبشيرية في الناظور والحسيمة

18:51 29.02.16

اعترف **ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، بوجود منظمات تبشيرية اسبانية تنشط في مجموعة من المناطق بالمغرب**، خصوصا بمنطقة الشمال.

وقال اليازمي في تصريح صحفي لجريدة اسبانية على هامش مشاركته في منتدى حول التنوع الثقافي بمدينة اشبيلية ان "هناك منظمات دينية اسبانية التي تقدم الخدمات للمهاجرين، ونحن نعمل ونتعاون مع العديد منها، في طنجة، الناظور والحسيمة".

وجاء هذا في جواب لليزمي على سؤال حول القس الاسباني استيبان فيلاسكيز، الذي منعته السلطات المغربية من دخول اراضيها، بعد اتهمامه بالاقيام باعمال تبشيرية على التراب المغربي.

ونفى اليازمي علمه بقضية القس الذي كان يدير مركزا لإدماج الشباب في الناظور ، والمعروف بأنشطته لمساعدة وتتبع المهاجرين الافارقة الذين يحاولون دخول مدينة مليلية المحتلة، ليستدرك ان هذه القضية اطلع عليها من خلال وسائل الاعلام فقط.

http://dalil-rif.com/mobile/permalink/13600.html

دعوات إلى إلغاء عقوبة الإعدام في المغرب

الاثنين 29 فبراير 2016 5:14:59 م – عدد القراء 24

أجمع محامون مغاربة، ورئيسة فريق العمل الأممي ضد الاختفاء القسري، على ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام من القانون المغربي، مشددين على أنها ''عقوبة غير إنسانية، لا تتلاءم والتطور الحقوقي الذي عرفته الرباط''. جاء ذلك في افتتاح المؤتمر الأول لشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام (حقوقية غير حكومية).

وعلى الرغم من تقديم منظمات حقوقية مغربية لمشاريع قوانين هدفها إلغاء عقوبة الإعدام إلا أن الحكومة الحالية برئاسة عبدالإله بن كيران ترفض النظر فيها، وهو ما دفع نشطاء حقوقيين إلى التأكيد على أن الحكومة تتعمّد رفض إلغاء هذه العقوبة على اعتبار أن الحزب القائد للائتلاف الحكومي ذو مرجعية إسلامية وتعد عقوبة الإعدام من الأدبيات الراسخة لدى الجماعات الإسلامية.

وقالت حورية إسلامي، الرئيسة المقررة لفريق عمل الأمم المتحدة، المعني بالاختفاء القسري، وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إن "عقوبة الإعدام تحط من كرامة الإنسان، وغالبا ما تصدر لأسباب سياسية".

وشددت على ''ضرورة إلغاء الإعدام، حماية للحق في الحياة الذي أقرته المواثيق، والاتفاقيات الدولية، لحقوق الإنسان، والدستور المغربي''، معتبرة أن ''الشريعة الإسلامية كذلك يمكن أن نستنبط منها ما يمكن أن يعزز الحق في الحياة''.

ومن جانبه وصف عبدالرحيم الجامعي، النقيب السابق ومنسق شبكة المحاميات والمحامين، عقوبة الإعدام بـ''البشعة''، داعيا إلى مواصلة العمل من أجل إلغائها من القانون المغربي.

ودعا إلى سن قانون جنائي حديث مستمد من القيم الكونية لحقوق الإنسان، قائلا ''المدونة الجنائية التي نسعى إليها، لا نريد أن تتطعم بعقوبات مستمدة من القانون العقابي للشريعة، بل نريدها إنسانية''.

وعموما تعدّ عقوبة الإعدام من بين العقوبات الراسخة في أدبيات الجماعات الإسلامية باعتبار أنها تستمد مشروعيتها من خلال النصوص الدينية و''الأدلة القطعية'' في السنة النبوية دون اعتبار للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان التي تدافع بشدة عن الحقّ في الحياة، فالإسلاميون يعتبرون عقوبة الإعدام من الزواجر والجوابر بمعنى أن هذه العقوبة وإن كانت تلغي حق الجاني في ''الحياة الدنيا'' فإنها من منظور إسلامي تطهره وتخلصه من عقوبات الآخرة.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A4%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9/

أمينة أوبلا: جمعية رؤى تعمل على نشر المعرفة وسط المكفوفين

29.02.2016 شهرزاد عجرودي

طيلة عشرة أيام من المعرض الدولي للنشر والكتاب، "جديد بريس" كانت متواجدة من أجل مواكبة فعاليات المعرض وأنشطته التي عرفت مشاركات عديدة ومتنوعة ومساهمات ذوي الاحتياجات الخاصة، اللذين حضروا بشكل لافت ليأكدوا أنهم موجودون دائما بالرغم من الإعاقة نكاية في الإقصاء والعدم .

"أمينة أوبلا" من جمعية رؤى واحدة منهم، صادفناها في اليوم الأخير من المعرض وأجرينا معها الحوار التالي :

ماذا عن مشاركتكم في المعرض الدولي للنشر والكتاب؟

بالنسبة لمشاركتنا في المعرض , كما سبق وقلت هي **مشاركة أولية نحن هنا بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** , نحاول أن نعرف الناس والرأي العام كيف نقرأ , وكيف نطالع , إذ أنه صار بإمكان الكفيف الآن أن يصل لأي معلومة يريدها , بشكل سهل وبمساواة مع الآخر ...

وكيف كان الإقبال على رواقكم بمعرض الكتاب , هل كان الزوار من ذوي الاحتياجات الخاصة ؟

بالنسبة للناس ولزوار المعرض , كان هناك إقبال على رواقنا , كانوا يريدون أن يعرفوا المزيد عن تقنية برايل التي نقرأ بواسطتها, وكذلك تعرفوا على الطريقة الجديدة التي تعتمد على وسائل تكنلوجية حديثة , تهم الهواتف والحواسيب ومسجلات (الآي باد) كانوا سعداء ومسرورين وهم يكتشفون عالمنا عن قرب , نحن لم نكن نراهم , لكننا أحسسنا بذلك ... كانوا زوارا من ذوي الاحتياجات الخاصة كما كانوا زوارا عاديين جلبهم الفضول وحب الاكتشاف .

وما هي انتظاراتكم في الدورات المقبلة لمعرض الكتاب ؟

نتمنى أن يكون هناك فضاء خاص بنا , ونتمنى أن يصبح المعرض في حلة أفضل , أكثر تنظيما وأكبر وأوسع مما هو عليه الآن وأن يكون له صدى أكبر إن شاء الله.

لا بد وأنه قد واجهتكم بعض الصعوبات هنا داخل معرض الكتاب ؟

نعم بالفعل , هناك بعض الصعوبات المرتبطة بهيكلة المعرض وخريطته .. حيث لم تكن تحركاتنا داخل الأروقة سهلة وسلسة , كنا نضيع الكثير من الوقت ونحن نبحث عن نقطة الرجوع التي انطلقنا منها مثلا ..ولكننا تجاوزنا هذا المشكل بمساعدة الناس والأشخاص اللذين يبدون دائما قابلية كبيرة لمساعدة الآخرين وخصوصا إذا كانوا من ذوي الإحتياجات الخاصة ...

ماهي أنشطتكم وأين تزاولونها ؟

نشاطنا الأساسي والوحيد هو نشر المعرفة وسط المكفوفين , وأن يجد عندنا الطالب أو التلميذ ما يرغب فيه من كتب ومعلومات...

نحن نشتغل بالمكتبة الوطنية بالرباط , هناك نجد فضاء خاصا للقراءة بطريقة برايل , فبالرغم من كون جمعيتنا لا تزال فتية في بداياتها الأولى , غير أننا نجتهد في البحث عن متطوعين لتوفير ما نحتاجه من كتب وأدوات ...

http://www.jadidpresse.com/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A4%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9/

الطفل كموضوع دستوري

موضوع ندوة وطنية لحركة الطفولة الشعبية بكلية الاداب بالجديدة إدريس اليزمي " أهمية إعمال حق الطفل في المشاركة، مسألة يجب أن تكون في قلب انشغالات كل واحد "

بتاريخ 28 فبراير, 2016 : محمد الصفى

أشار إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان خلال الندوة الوطنية المنظمة يوم 26 فبراير 2016 بمدرج الدكتوراه بكلية الأداب بالجديدة من قبل حركة الطفولة الشعبية بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان حول " الطفل كموضوع دستوري" إلى أهمية إعمال حق الطفل في المشاركة، موضحا أنه حق قلما يتم تناوله شأنه في ذلك شأن الحق في الحماية من الاستغلال والعنف وهي مسألة يجب أن تكون في قلب انشغالات كل واحد منا. مشيرا إلى الجهود المبذولة لفائدة الطفولة المغربية لاسيما على المستوى التشريعي، إذ تم القيام بالعديد من المبادرات من القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني، حيث اعتمدت إصلاحات تشريعية من أجل ملائمة التشريع الوطني مع مقتضيات القانون الدولي في المجال خاصة على مستوى القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية والقانون 14.05 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية، قانون الحالة المدنية، قانون الكفالة، إلخ. وأضاف أنه تم تحقيق تقدم أيضا على صعيد التمدرس في المستوى الابتدائي الذي بلغت مستوياته 99 في المائة أو نسبة تعميم التلقيح التي تكاد تبلغ 100 في المائة. غير أن هذه الإحصائيات، يضيف السيد اليزمي، تخفي جملة من الاختلالات إذ تبلغ نسبة الهدر المدرسي بعد الابتدائي مستويات مقلقة كما أنه لا يتم ضمان الحق في الحياة على اعتبار أن 24 من بين كل ألف طفل يموتون قبل أن يتموا سنتهم الأولى، كما أنه لا يتم ضمان الحق في تنمية مستدامة بالشكل المطلوب، إذ تبلغ نسبة الأطفال الذي يعانون من سوء التغذية 14.9 في المائة. ويبقى تشغيل الأطفال أيضا مصدر قلق حيث يصل عدد الأطفال المشغلين بالمغرب 100 ألف طفل.

ليبقى تنظيم هذه الندوة حسب كلمة السيد عبد الاله حسنين رئيس حركة الطفولة الشعبية ضرورة ملحمة فرضتها الظرفية الآنية بحكم ما يعرفه المغرب من نقاش حول وضعية الطفولة و محاربة كافة أشكال التمييز و العنف و السعي إلى تحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات و الحقوق و الحماية القانونية و توفير الظروف الملائمة لما يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للطفل، مشيرا إلى اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب كاتفاقية تلزمه بإعمال مقتضياتها مع تقديم تقارير دورية لتقييم ما تم إنجازه، مذكرا في نفس السياق على كون كافة الدساتير المغربية السابقة لم تشر قط إلأى كلمة " طفل " في متنها و موادها 108 ، إلى ان جاء دستور 2011 الذي تضمن مجموعة من المكتسبات لفائدة الطفولة و لا سيما تكريس المساواة و إنشاء المجلس الاستشاري للأسرة و الطفل، و أدرج بشكل واضح حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و من ضمنهم الأطفال، و من هذا الباب جاءت هذه الندوة لإبراز المقتضيات المتعلقة بالطفل في الوثيقة التي صادق عليها المغاربة في يوليوز 2011 ، و ما مدى الحماية التي توفرها لهذه الفئة العمرية.

و من بين المداخلات التي عرفتها الندوة مداخلة للسيد عبد الرزاق روان الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، و السيد أبو بكر لكرو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان و نادية المهداوي عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة الذين طرحوا جملة من القضايا التي لها علاقة بالطفل و مكانته ضمن المؤسسات الدستورية و الرسمية و المدنية، مشيرين إلى الخطوات التي خطاها المجلس للمساهمة في الرقي بمجال حقوق الطفل بالمغرب . من خلال التصدي لكل حالات خرق حقوق الطفل ، والإسهام في نشر ثقافتها وترسيخها بكل الوسائل الملائمة . إلى جانب تقديم جرد لمجموعة من المبادرات التي تم تنفيذها لصالح الطفولة المغربية. وفي موضوع الحماية الجنائية للطفل تم إبراز مدى حرص المغرب على الالتزام بالمواثيق الدولية منذ سنين ، مشيرين إلى أن المملكة المغربية صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة (1993) وعلى البروتوكولين الملحقين بهما سنة(2002) المتعلقين بمنع إشراك الطفل في المنازعات المسلحة وبمنع الاتجار بالأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم الجنسي . بالإضافة إلى التزام

المملكة المغربية شأنها في ذلك شأن كل أعضاء المنتظم الدولي بتحقيق عالم جدير بالأطفال من خلال النهوض بحقوقهم التي تكفلها الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان عموما والخاصة بالأطفال وتوفير الحماية اللازمة لهم من كافة أشكال الانتهاك.

و في سياق المداخلات ركزت مداخلة السيد عبد المجيد الكاتب العام للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب على وجوب تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان المعترف بها ، بما فيها أدوات حقوق الإنسان الدولية و ممارستها عمليا على قدم المساواة مع الآخرين، من خلال تفعيل ديباجة دستور المغرب و العمل كذلك على تفعيل الفصل 34 من الدستور ن حتى يساهموا بصورة كاملة في تنمية اقتصاد بلادنا، فيما جاءت مداهلة السيد عبد العزيز قراقي مدير التنسيق و النهوض بحقوق الانسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان حول المجهودات المبذولة في باب وضعية الأطفال سيما المتعلقة بالتشغيل و الطفلات العاملات و صونوف التعديب التي يتعرضون لها كظاهرة الاغتصاب مع التأكيد على وضع قوانين جنائية صارمة في حق مرتكبيها، و لعل من أهم ما جاءت به هذه الندوة هو ضرورة العمل المستمر للمغرب من أجل الرقي بهذا المجال وطنيا علما أن المغرب أبدع خطة وطنية لحماية الطفولة من خلال ميثاق وطني يجمع بين كل المتدخلين في مسار حماية الطفل سواء تعلق الأمر بالقطاعات الحكومية أو فعاليات المجتمع المدني. كما أقدم المغرب على إضفاء تعديلات تشريعية جذرية ضمن قوانينه تعزز حماية الطفل انسجاما مع مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها . وتتضمن هذه القوانين مقتضيات تشريعية كافية لحماية الطفل من كافة أنواع الإساءة بمختلف درجاتها انطلاقا من مجرد إعطائه القدوة السيئة إلى غاية أقسى أنواع العنف كالقتل أو التعذيب أو أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها .

لتبقى الاشارة أن جلسات هذه الندوة قام بتسييرها كل من مصطفى العراقي و الاستاذ عبد اللطيف البيدوري عضوي المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية، فيما شهد اليوم الثاني للندوة ثلاث ورشات استفاد منها أعضاء الجمعيات المحلية و الطلبة و المنتخبون المحليون إلى جانب أطفال مدينة آزمور من خلال ورشة همت جوانب اتفاقية حقوق الطفل و البروتوكولات الملحقة بها، و التي أطرها الأستاذ ذو الكيفل بوشعيب ، وورشة " البيئة و حقوق الطفل بمراكش) التي أطرها الأستاذ محمد الصفى وورشة حقوق الطفل من خلال تعبيرات إبداعية " أناشيد و الألعاب نموذجا " أطرها نخبة من الأطر الجمعوية.

http://www.anfasspress.com/?p=8585

إدريس اليزمي:

من صالح إسبانيا وأوروبا نجاح إدماج المغرب للمهاجرين

عبد الخالق مفكير

9n13

شارك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي الأسبوع الماضي في "منتدى التنمية" الذي نظمته "مؤسسة الثقافات الثلاث" بمدينة إشبيلية الإسبانية، والذي تطرق خلاله إلى "التنوع الثقافي وجسور الحوار". وبعد الكلمة التي ألقاها في المنتدى، داعيا خلالها إلى "تعزيز التعدد" ووضع حد "للمعيقات الثقافية والأحكام المسبقة"، أجرى اليزمي مقابلة صحفية مع جريدة "إلدياريو" تحدث خلالها عن بعض الملفات الجهوية الشائكة خصوصا تدبير النقط الحدودية والهجرة السرية، مؤكدا أن الوضع الحالي للحدود بين إسبانيا والمغرب قضية حساسة ومثيرة للجدل، غيرأن مقارنتها مع ما يجري في العالم بأسره فأنه عادي جدا. وتبدو الطرق القانونية للهجرة مشلولة في العالم أجمع، وتنشط حركات الهجرة غير النظامية من خلال محاولات تجاوز الحدود كيفما كان نوعها، وهو ما يشمل الحدود المغربية الإسبانية. واعتبر اليزمي أن أوروبا ساعدت إسبانيا وأنفقت الكثير من المال لحماية حدودها، كما تبذل الحكومة المغربية جهودا جبارة في هذا المجال. وعلى المدى الطويل، فإن محاولات الهجرة غير النظامية قد تقلصت بشكل كبير. وحاليا يتوفر المغاربة أو الأفارقة الذين يودون الدخول إلى أوروبا على طريق الدار البيضاء- إسطنبول. ولا يحتاج المغاربة تأشيرة للسفر إلى تركيا، وعليه، اختفت قوارب الهجرة السرية تقريبا. وأصبح تهريب البشر يكتسي طابعا دوليا لأن مداخيله تفوق تلك التي يدرها الاتجار في الأسلحة. ويجب على المغرب وإسبانيا توسيع تعاونهما في هذا المجال. وشدد إدريس اليزمي على أن المغرب بدأ منذ سنة 2013 سياسة إدماج المهاجرين التي تتمثل في تسوية وضعيتهم. وحصل 92 في المئة من الأشخاص الذين تقدموا بطلب إلى السلطات المختصة على وثائق الإقامة. لذلك، يبقى أولئك المهاجرون مندمجين في المغرب ولا يحاولون العبور إلى الضفة الأخرى. أعتقد أن العملية تتوافق مع حقوق الإنسان لكنها صعبة أيضا لأنها تتطلب توفير الإقامة والتكوين المهني وتمدرس جيد للأطفال.. إن أردنا أن نتجنب بعد ذلك العديد من المشاكل. وحول قرار الحكومة الإسبانية تقنين عمليات "الإعادة الفورية"، أشار اليزمي إلى أن تلك العمليات تبقى غير قانونية. إضافة إلى أنه، للأسف، جميع الحكومات الأوروبية، بما فيها الإسبانية، لم توقع أو تصدّق على النصوص الأساسية الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين، وهي الاتفاقية التي وقعت عليها، في المقابل، معظم دول الجنوب. إنه وضع متناقض: حيث لم توقع دول الشمال التي تعطي الدروس في حقوق الإنسان على الاتفاقية الدولي لحماية المهاجرين في حين وقعت عليها دول الجنوب. ويترتب عن توقيعها وجوب تقديم تقرير إلى لجنة أممية من الخبراء تقيم سياسات البلدان بهذا الخصوص. وبما أن إسبانيا لم توقع على الاتفاق فإنها لا تخضع لحكم الخبراء، لكن المغرب قدم سنة 2013 تقريره وخضع للمحاسبة على إثر ذلك.●

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المداخل الاساسية للمصالحة قراءة في مسار المصالحة الوطنية في المغرب

فبراير 29, 2016 د. عبدالرزاق الحيري

انطلقت التجربة المغربية في اصلاح البيت الداخلي الوطني في التسعينات. طفقت رياح الانفتاح تهب على المغرب وراحت المنظمات الحقوقية الدولية تزعج السلطات المغربية بملفات معتقلي الرأي. و هبت رياح الانفتاح الحقوقي مع اعتلاء العاهل المغربي الملك محمد السادس العرش. كانت البلاد تعيش زمن التناوب التوافقي، كما أن رئيس الوزراء في نهاية عقد التسعينات لم يكن شخصا آخر سوى عبد الرحمن اليوسفي، أحد أشرس معارضي نظام العاهل الراحل الذي وصل معه إلى صيغة المصالحة قبيل وفاته. وكان ذلك بداية من 8 ماي تحديدا ونحن الآن في 2015، اي ربع قرن من التحديات. عاش المغرب سنوات الرصاص، ولازلنا نعتقد ان المصالحة مسار لم ينته وهو مستمرة. خاصة العمل تجلت في تقرير هيئة المصالحة الذي احتوى 800 صفحة و 6كتب. شملت فيه الاصلاحات المستوى الدستوري في اطار دمقرطة النظام وتعزيز دولة الحق و القانون وحرية التعبير. و سياق العدالة الانتقالية ضروري بعد فترة قمع وانتهاك. وعرّفها تقرير الامين العام للأمم المتحدة: ''العدالة الانتقالية هي كل العمليات والمحاولات المرتبطة التي يبذلها المجتمع لتفهُّم تركِته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة وقامة العدالة والمساءلة وتحقيق المصالحة ''. وانا اعتقد انها مشروع وبرنامج ايضا . عشت فترتين فترة الملك الحسن الثاني و خلَفُه محمد السادس ورايت اختلافا كبيرا في المناهج واوضاع الناس والتعامل مع المعارضة والاختلاف السياسي بدات المصالحة في اول التسعينات و تسارعت وتيرتها منذ انشاء ''المجلس الاستشاري لحقوق الانسان'' سنة 1990 ، وهي اول مرة نتحدث فيها عن حقوق الانسان في المغرب. ثم أُنشئ ديوان المظالم، والهيئة العليا للسمعي البصري، والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية. و هذا الانتقال الديمقراطي تطلب تلمس مدى فعالية المؤسسات في تحقيق الاهداف اتي انشئت من أجلها، فلا معنى لمؤسسات دون فعالية. كل الاجراءات كانت تدابير لبناء الثقة بين الدولة و ''المخْزِن'' وبين المتضررين والضحايا. و كان اولها اطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين الى الوطن في 1991 و 1993 و 1994 ،لكشف عن الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق جيل بأكمله، أسس منتدى الحقيقة والإنصاف عام 1999، ولم يجدوا، أحسن من بن زكري ليكون رئيسا له. و تطلّبت الاجراءات مراجعة قانون إنشاء الاحزاب وقانون الاسرة وقانون الجنسية وهي الاصلاحات الضرورية والنوعية في الترسانة القانونية التي اقلعت بالمغرب الى مرحلة ثانية. الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان كانت اعسر مشكل، فعند مجيئ الهيئة وجدت مشكلا كبيرا في تعريفها، ماذا يعني انتهاكات جسيمة في القانون الاساسي للهيئة؟ بُحث عن التعريف واحتاجت اللجنة وقتا لتعريفه. ثم تكونت لجنة أخرى رباعية في نطاق المجلس الاستشاري لحقوق الانسان من ممثلي وزارة العدل والداخلية و حقوق الانسان. و تشكلت بعد ذلك وزارة لحقوق الانسان في افريل 1995 وعرضت اللجنة نتائج عملها قبل وفاة الملك الحسن الثاني باشهر, وكان ذلك في شهر افريل، و طلب فيها أُصدار مذكرة للملك يلتمس فيها الضحايا من الملك العفو لمساسهم بامن الدولة ! وهو ما يعني تجريمهم. ردود الافعال كانت ضد ان يقع طلب العفو من الملك واعتبار الضحايا مجرمين. فاتى خطاب الملك بعد تنصيب محمد السادس، وكان خطابا يتحدث عن هيئة'' تحكيم الضحايا المستقلة''. وسنة 2003 وزعت اكثر من 100 مليون دولار على ما يقرب3700 ضحيّة. وهذا لم يكن كافيا، ولكن الضحايا طالبوا بكشف الحقيقة والتعويض. ثم اوصى الملك بهيئة استجلاء الحقيقة ب''هيئة الانصاف والمصالحة ''التي تراسها معتقل سابق امضى سنوات في سجون النظام وهو ''ادريس بن زكري'' الذي توفي بسبب ظروفه الصحية بسبب الوضع المزري في السجون التي لم تكن تصلح للآدميين. و كان عمل الهيئة البحث عن الحقيقة و التحقيق مع الضحايا واصدار التّوصيات. وبعد 23 شهرا من العمل والتحقيق والتحري الذي شمل الآلاف من المظلومين الذين اكتووا بالاستبداد المطلق الذين استكشفوا على حين غرة أن طريق الزنازين كان أقصر من طريق ثورة أشبه بأضغاث أحلام ،جاء رد الاعتبار للضحايا وجبر الضرر وصيانة الذاكرة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، واعطيت الاوامر في نشر مضامين تقرير ختامي الذي قُدم للملك الذي امر بنشره للعموم.

عمل الهيئة الانصاف والمصالحة :

بدات الهيئة بتوضيح المفاهيم الموجودة في نظامها الاساسي. ما معنى انتهاكات جسيمة؟ كان هذا اهم سؤال. وتم الاتفاق على الانتهاكات الجسيمة في التعذيب و الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. ما هو الاختفاء القسري؟ واتفق انه اختطاف شخص واحتجازه على وجه القوة .من الضحية؟

هو شخص تعرض لاعتقال تعسفي واختفاء قسري. ووضحت الهيئة مفهوم جبر الاضرار على المستوى الفردي والجماعي. في المغرب عوقبت مناطق كاملة بسبب وجود معارضين منها، وهي المناطق التي كانت فيها محاولات انقلابية فاشلة كمنطقة ''تزمامرت'' سنة1971 و 1972 . واذا كان هنالك شخص ينتمي سياسيا و معارضا للنظام الملكي فكل المنطقة تُعاقب بالتهميش كما فعل بورقيبة مع الجهات التي انتفضت ضدّه. بعد توضيح المفاهيم جاء دور الاختصاص الزمني والاختصاص النوعي، اي تصفية ارث الانتهاكات من 1956 الى 2004. ومنذ 2004 الى غاية اليوم لا يوجد اي معتقل سياسي في المغرب. بدات هيئة الانصاف، اولا، بدراسة ملف مجهولي المصير .استعملت اليات ومنها جلسات الاستماع والتحريات الميدانية والبحث عن الوثائق للبحث عن المختفين والاستماع للشهادات لاستكشاف هوية 80 شخص توفّوا رهن في ''تزمامارت'' و''اكدز '' و''تكُونيت'' و''كرامة'' وهي مناطق سيّئة الذّكر للاعتقال التعسفي في المغرب في علاقتها بالقهر والاستبداد والبطش بالمعارضين.وثانيا شرعت في دراسة ملف الاعتقال التعسفي وتمت دراسته من خلال ما وقع للمعتقل في السجن من انتهاكات ومنع للتواصل وتنكيل بالأسر واضاعة فرص وضرب واقتلاع أظافر وكيّ بالنار في مناطق من الجسد وتعرية واهانة وسوء تغذية وعدم السماح بالذهاب الى اماكن النظافة وسوء المعاملة وكان برنامج ''شاهد على العصر '' على قناة الجزيرة يعبر عما وقع لسجناء قضوْا سنوات في سجون انفرادية. وقضى منهم الكثير وراء القضبان. كانت حلقات متميزة تعرف فيها الناس على فظاعات في حق السجناء. والمشكل ان وزير الداخلية ''ادريس البصري'' انكر وجود منطقة ''تزمامارت'' في المغرب اصلا فاقاله الملك. و كان رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة'' ادريس بن زكري'' والبقية 17 عضوا، نصفهم من السجناء السّابقين ومنهم ''عبد القادر الشاوي'' الذي صار مدير ديوان وزير العدل، وكان معتقلا لمدة 17 عاما في السجون المغربية الرهيبة.تفادت هيئة الانصاف نشر ثقافة الكراهية وعملت على تحديد مسؤولية المؤسسات لا الافراد فلم يقع الحديث مثلا عن عميد الشرطة الذي عذب وتجنبت المزايدات. ورابعا، تناولت الهيئة ملف ''الحرمان من الحق في الحياة'' نتيجة للاستعمال المفرط للقوة العامة مثل استعمال الرصاص الحي مثل ما استعمل في مدينة فاس عندما اطلق الرصاص على الناس سنة 1990. مات في المواجهات اطفال. الحق في معرفة الحقيقة كان ديدن الهيئة. ثم تناولت قضية جبر الضرر وكان يمكن ان يتخذ اشكالا مختلفة لاسترداد الحقوق والحرية والوضع الاجتماعي والاسري وهي آليات منصوص عليها في التشريعات الدولية. انفقت الدولة 400 مليون دولار ل9500 فرد، ولكن هيئة التحكيم المستقلة اضافت 100 مليون دولار لتبلغ مجموع النفقات لجبر الضرر للضحايا 500 مليون دولار التي وزعت . ولكن جبر الضرر على المستوى النفسي والاجتماعي لا يمكن تعويضه فلا احد قادر على تعويضك الشباب وايام العمر والقوة والاحلام وفرص النجاح والتالق والرقي الاجتماعي. ثم رات الهيئة ضرورة الحق في تحصيل المعلومة ليبقى امرا دائما. عملت الهيئة على فرض عودة المعتقلين من الرجوع الى وظائفهم والحصول على بطاقات العلاج المجاني للتاهيل الصحي، فاغلب الذين يغادرون السجون يغادرون وقد عمَد المرض الكثير منهم ورات الحكومة ضرورة الادماج الاجتماعي للسجناء السابقين . ثم انتبهت الهيئة الى جبر ضرر المناطق التي تم تهميشها بسبب انجابها للمعارضين السياسيين وذلك بانعاشها اقتصاديا وتعويضها عن عقود التهميش. واعتقد ان المداخل الاساسية للمصالحة في المغرب بنيت على ثلاثة اسس :

هي:2. البوح والاعتراف بما جرى، حيث نُظمت جلسات عمومية تم بثها مباشرة على شاشة التلفزة ووقع فيها الاستماع للضحايا والجلادين.

المدخل الثاني هو الحوار الوطني حول الاصلاح والمصالحة، وفي هذا الصدد عقدت الهيئة خمس ندوات فكرية اشكالية عنف الدولة، مفهوم الحقيقة، المحاكمة ذات الصبغة السياسية ،ونظّمت منتدى وطنيا حول جبر الضّرر.

المدخل الثالث : الحفظ الايجابي للذاكرة ومعالجة موضوع الارشيفات وتحويل مراكز الاعتقال الى مشاريع حافظة ومنتجة مثل ماوقع في منطقة. ''تِزْمَامَرت''

وصيات الهيئة: اوصت الهيئة بالتنصيص على حقوق الانسان في الدستور بقوة ومنها الحق في الحياة وأقرت تركيز استراتيجية وطنية لمنع الافلات من العقاب .impunitéفلا يمكن ان يفلت شخص من العقاب اذا ما اعتدى على غيره بالتعذيب والانتهاك، والملك محمد الاسادس حريص على تطبيقها حتى يطوي المغرب صفحة الماضي الاليم. وتمت ترقية المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى رتبة مجلس وطني لحقوق الانسان ودسترته حسب الفصل 161 من الدستور وتمت تنفيذ 130 مشروع في المناطق التي شملها جبر الضرر الجماع .ثم تعيين مؤسسة الارشيف بالمغرب وقيام المجلس الوطني لحقوق الانسان بزيارات لمركز الاستخبارات المدنية، التي لم يكن يمكن للناس ان يقتربوا منه في عهود سابقة من البطش. ثم صادق المغرب بعد ذلك على وثيقة الامم المتحدة بشان الاختفاء القسري.

استاذ العلوم السياسية جامعة بالمغرب. *

*عن مركز الدرسات الاستراتيجية والسياسية.

http://www.iraqnr.com/?p=2495

Congrès

Les avocats se mobilisent pour l'abolition de la peine de mort

Deux ans après sa création, le «Réseau des avocats contre la peine de mort» a tenu, samedi dernier à Rabat, son premier congrès national. À l'ordre du jour, la présentation des rapports moral et financier, l'élection des membres des organes décisionnels, en l'occurrence le conseil national et le bureau exécutif. Ce congrès était l'occasion de réitérer l'appel à l'abolition de la peine capitale et à la ratification par le Royaume du deuxième Protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques.

Le premier congrès des avocats partisans de l'abolition de la peine de mort a été une occasion propice pour faire le point sur le bilan de leur action et pour définir leurs plans futurs. Le rapport moral, soumis à la discussion des membres, a relevé en fait plusieurs insuffisances auxquelles le Réseau des avocats contre la peine de mort (RACPM) devra faire face dans l'avenir. Il s'agit notamment du renforcement des antennes du réseau ainsi que de la promotion de la coordination et de la communication entre ses membres, d'une part, et avec les autres acteurs œuvrant pour la même cause, de l'autre. Dans cet ordre d'idées, le bâtonnier Abderrahim Jamaï a insisté sur la nécessité de renforcer la sensibilisation autour de la suppression de la peine de mort du système pénal et de la promotion de la culture abolitionniste au sein de la société. Placé sous le signe «Plaidons pour l'abolition de la peine de mort», le congrès a été une énième occasion pour les avocats membres du réseau, de réitérer leur appel pour l'abolition de la peine capitale et pour la ratification par le Royaume du deuxième Protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques. Selon le bâtonnier Abderrahim Jamaï, coordinateur du réseau, la peine de mort doit disparaître sur les plans législatif, pratique et judiciaire. «Il est aberrant de maintenir la peine de mort dans la législation pénale alors que l'article 20 de la Loi suprême du pays stipule que le droit à la vie est le droit premier de tout être humain. La loi protège ce droit», a-t-il expliqué, tout en mettant en exergue la montée d'un mouvement abolitionniste national, composé d'avocats, de militants des droits de l'Homme et même de parlementaires de différentes couleurs politiques.

Pour sa part, la représentante du Conseil national des droits de l'Homme a réaffirmé la position du Conseil qui plaide en faveur de l'abolition de cette peine et qui ne cesse d'appeler le gouvernement à adopter la résolution de l'Assemblée générale visant à instituer un moratoire officiel sur les exécutions. Pour elle, le maintien de cette peine traduit un certain paradoxe : le Royaume consacre cette peine dans sa législation pénale, alors que dans les faits il applique un moratoire non officiel sur les exécutions. En effet, des verdicts à la peine de mort continuent d'être prononcés, alors qu'aucune exécution n'a été appliquée depuis 1993. Aujourd'hui, les prisons du Royaume comptent plus de 110 condamnés à mort. ■

Soumaya Bencherki

> Le congrès a été une énième occasion pour les avocats membres du réseau, de réitérer leur appel pour l'abolition de la peine capitale.

Aujourd'hui, les prisons du Royaume comptent plus de 110 condamnés à mort.

La prescription de la peine de mort en question

Le RACPM s'est penché lors de son congrès sur la question de la prescription de la peine de mort. Un atelier thématique a été organisé dans ce sens en vue de répondre à cette question : «L'exécution de la peine de mort est-elle éteinte par prescription ?» Les avocats membres de ce réseau s'appuient désormais sur ce point pour demander la libération des détenus qui sont dans les couloirs de la mort depuis 20 ans. Il s'agit en fait de l'idée du bâtonnier Abderrahim Jamaï. Ce dernier s'appuie dans son argumentaire sur les dispositions de la procédure pénale qui accordent un délai de 20 ans à la société pour l'exécution des verdicts prononcés contre les personnes condamnées pour des crimes graves.